

نواب شمال غزة يزورون بلديات ومكاتب بريد المحافظة ويلتقون برجال الإصلاح والوجهاء



آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

مكانك سر

منذ بداية أكتوبر المنصرم وبعدما شهدنا النشاط المحموم والمتواصل والزيارات المكوكية للمصالحة الوطنية، والإشراف المصري المباشر على الجولات والحوارات والتفاهات، حينها بدأ الأمل المتواضع يتسلل لنفوس أعيانها الحصار والحروب والتأمر فضلاً عن الانقسام البيغض، غير أن هذا الأمل كان يشوبه الحذر والقنوط أحياناً من حدوث اختراق كبير في هذا الملف الشائك.

وحتى كتابة هذه السطور نستطيع القول إن مشروع المصالحة برتمه لم يتقدم بالشكل المطلوب، أو على رأي القائل "المصالحة تراوح مكانها" أو مكانك سر، من حق شباب قطاع غزة أن يسألوا رئيس الوزراء عن فرصهم في العيش وحققهم في الحياة الكريمة والوظيفة والتعليم، ومن باب أولى فمن حق مرضانا في قطاعنا الحبيب أن يصغفوا كل مسؤول على وجهه طالما أنهم لم ينالوا حقهم بالعلاج والسفر وتلقي الاهتمام الطبي اللازم.

المؤسسات الصحية والسلك الطبي المصالحة لم تؤثر عليه، والطواقم الطبية لم يسمعوها عنها سوى كلام باهت فارغ المضمون لا رصيد له من الواقع، ولم تقم الحكومة بتوحيد المؤسسات الرسمية بين جناحي الوطن، كما لم تهتم الحكومة بملف الموظفين الذين خدموا المواطن على مدار عقد من الزمان دون كلل ولا ملل وعلى الرغم من قلة الرواتب وانعدام الموازنات فضلاً عن الحوافز.

أين الحكومة من معاناة الفقراء والمحتاجين والطلبة الطموحين الراغبين بالسفر لاستكمال دراستهم العليا؟ بل أين معالي وزير الصحة من معاناة مرضانا الذين لا يجدون من يسمع أنينهم؟ ولا يجدون حبة دواء في المشافي يستشفون بها!! كل هذه الملفات الملحة والمهمة والضرورية لم يطرأ عليها أي تغيير ولا أي تحسن.

بل إن الحكومة وموسسة الرئاسة لم تتخذن أقل الخطوات اللازمة لبث الأمل في نفوس المواطنين الأبرار، فلا رفع للعقوبات ولا حنى تخفيف لها، بل إصرار غريب وعجيب لمواصلة سياسة التضييق والحصار والتهميش لقضايا قطاع غزة المهمة والتي أعيانها التأجيل والتسويف!!

العجيب أن رئيس السلطة يطوف العالم كله لأبسط الأسباب دون أن يكلف نفسه عناء ووعثاء الوصول لغزة القريبة من مقر اقامته والتي يربط بها مليوني فلسطيني من خيرة أبناء شعبه بمقدوره أن يراهن ويعتمد عليهم في الحاضر والمستقبل، غير أن علامات الغرابة والعجب تزداد حينما تعلم أنه أي رئيس السلطة هو من يقوم بمحاصرة هؤلاء ومعاقبتهم، حتى طال عقابه موظفيه الذين عينهم هو واستجابوا له بالمكوث في البيوت، جاء اليوم الذي يلتف عليهم ويفرض عليهم عقوبات تقلص من قوت أبناءهم ومن شأنها تجويع أطفالهم دون أي ذنب يذكر.

وللحديث عن الحلول لتوقف المصالحة وتعطلها نقول إنه لا بد من ثلاثة خطوات تتمثل الخطوة الأولى بالتواصل الفوري مع الوسيط المصري والراعي الحصري للمصالحة وإطلاعهم على كل الإجراءات والخطوات التي فعلتها السلطة بهدف عرقلة مسيرة المصالحة وكذلك الإجراءات والخطوات التي لم تفعلها لنفس الهدف، وحث الأشقاء المصريين لفعل أي شيء من أجل استنقاذ المصالحة.

والخطوة الثانية إعلام المجتمع المحلي والفصائل والشخصيات الاعتبارية كافة عن أسباب تعطيل المصالحة والطرف المعطل لها بالأسماء والمسميات والأهداف الكامنة خلف ذلك، حتى يعلم شعبنا ما الذي يجري في الكواليس، ويقف على حقيقة القيادات المزعومة.

الخطوة الثالثة تعرية هؤلاء أمام المجتمع الدولي ومن ثم الانطلاق لتشكيل تحالفات جديدة من شأنها أن تخدم قطاع غزة وتعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمعاناته ومشكلاته التي يعانيها أبناء القطاع منذ عشر سنوات عجاف.

غزة لا بد لها أن تعيش بحرية وكرامة وقد أن الأوان لترفع عنها أشكال العقاب والممارسات العنصرية، وقد حان الوقت لتقول غزة وأهلها لمن يتأمر عليهم كفى، عليكم أن تذهبوا للجحيم، وعلينا أن نبحث عن حلول وتحالفات وطنية وإقليمية ودولية جديدة، برؤية مستحدثة وقابلة للتطبيق واستنقاذ القطاع المحاصر دون الالتفات لموروث سياسي وهمي عفا عليه الزمن.



القدس، مشيدين بدور الشباب في اشغال الانتفاضة في وجه المحتل الغاصب.

زيارة ذوي الشهيد نزار ريان

كما زار وفد من نواب المحافظة تقدمه إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الأول من يناير الجاري عائلة الشهيد القائد المجاهد الدكتور نزار ريان رحمه الله في ذكرى استشهاده التاسعة، واطمنوا على والدته وذويه وعائلته، وتأتي الزيارة في ذكرى استشهاد هذه العائلة المجاهدة، وأشاد النواب أثناء الزيارة بمكانة الشهيد "ريان" العلمية والجهادية مستحضرين محطات من سيرته العطرة، وأكدوا أنه قد جمع بين العلم والعمل والجهاد والثبات وتحريض المؤمنين على القتال.

النائبان مكتب البريد في بيت لاهيا واستمعوا لموظفيه عن المشكلات التي تواجه عملهم، وعقدوا اجتماعاً من وجهاء المدينة وأشادوا بجهودهم في اصلاح ذات البين والمحافظة على سلامة العلاقات الاجتماعية بين المواطنين.

زيارة الجرحى

وفي سياق منفصل زار وفد ضم كلا من النواب: فتحي حماد، يوسف الشرافي، محمد شهاب، مشير المصري، وعاطف عدوان الجرحى في المستشفى الأندونيسي ومستشفى الشفاء بمدينة غزة واطمنوا عليهم وعلى الخدمات الطبية المقدمة لهم، وأكد النواب أثناء الزيارة على استمرارية الانتفاضة حتى دحر المحتل وابطال قرار "ترامب" بشأن

زار نواب محافظة شمال غزة يوم أمس الأربعاء بلدية بيت لاهيا ومكتب البريد بالمدينة كما التقوا برجال الإصلاح ووجهاء بيت لاهيا وأشادوا بدورهم في خدمة المجتمع وإصلاح ذات البين، وتفقدوا الجرحى في المستشفى الأندونيسي ومستشفى الشفاء بمدينة غزة، كما زار وفد من النواب ذوي الشهيد نزار ريان في الذكرى التاسعة لاستشهاده.

بيت لاهيا

إلى ذلك زار النائبان محمد شهاب ومشير المصري بلدية بيت لاهيا واجتمعوا مع رئيس البلدية عز الدين الدحنون وناقشا معه قضايا تخص المواطنين، وشكر النائبان للبلدية دورها في خدمة المواطنين ورعاية مصالحهم، وتفقد



اللجنة القانونية لدى اجتماعها مع وكيل وزارة العدل



تصدر عن الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

بمشاركة رئيس البرلمان اللبناني ورابطة برلمانيون لأجل القدس.. التشريعي يدعو لأوسع حملة رسمية وشعبية لنصرة القدس



التفاصيل <<< 04 - 05

التشريعي يشارك بوقفه
تضامنية مع المؤسسات
الطبية <<< 03

البرغوثي: السلطة أمام
فرصة أخيرة لتبني استراتيجية
بديلة <<< 06

القرعاوي: قرار دولة
الاحتلال بضم الضفة
الغربية يؤسس لمرحلة
خطير <<< 07

عقب إقرار "الكنيست" قانون القدس الموحدة د. بحر: قانون عنصري بامتياز يدق المسمار الأخير في نعش مسيرة التسوية

بوقة حقيقة واتخاذ قرارات جادة للدفاع عن
كينونتها القانونية وقيمتها وهيبتها الدولية
وعمل كل ما من شأنه التصدي للقانون
الصهيوني العنصري بحق القدس وكل
القوانين الصهيونية العنصرية التي تشترع
الظلم والقهر والعدوان وتعمل على تصفية
وتدمير الحقوق الوطنية الفلسطينية بشكل
مبرمج ومفضوح.
وشدد على أن القدس ستبقى عاصمة
موحدة لدولة فلسطين ولكل الفلسطينيين
والعرب والمسلمين في شتى بقاع المعمورة.
ودعا بحر قادة الأمة وشعوبها ومنظماتها
إلى تحمل مسؤولياتهم كاملة إزاء التّعول
والاعتداء الصهيوني المستمر على القدس
والمقدسات، وبذل كل الجهود واتخاذ كل
الإجراءات الكفيلة بإحباط المخططات
الصهيونية ضد القدس وضد الحقوق
الفلسطينية المشروعة في كافة المحافل
والمنظمات الدولية.

دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس
المجلس التشريعي الفلسطيني رئيس
السلطة الفلسطينية محمود عباس وحركة
فتح إلى إعلان قرار شجاع وجريء بالغاء
اتفاقات أوسلو والانسحاب من مسيرة
التسوية وسحب الاعتراف بدولة الكيان عقب
مصادقة "الكنيست الصهيوني" بالقراءة
الثانية والثالثة على قانون يعتبر القدس
عاصمة موحدة للكيان الصهيوني ويمنع
التنازل عن أي أجزاء من القدس في إطار أي
مفاوضات إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء.
ووصف بحر في بيان صحفي هذا القانون
بأنه قانون عنصري بامتياز ويدق المسمار
الأخير في نعش التسوية بين السلطة
والاحتلال.
وأكد أن هذا القانون يشكل صفة مدوية
لكل القوانين والمواثيق والقرارات الدولية
التي تؤكد الحق الفلسطيني الخالد في
مدينة القدس، وطالب المجتمع الدولي

الاحتلال يختطف النائب ناصر عبد الجواد



اختطفت سلطات الاحتلال يوم أمس
الأول النائب في المجلس التشريعي
الفلسطيني عن قائمة التغيير
والإصلاح الدكتور ناصر عبد الجواد
بعد اقتحام منزله الواقع في بلدة
دير بلوط بمحافظة سلفيت والعبث
بالمنازل ومصادرة بعض محتوياته.
واتهمت الدائرة الإعلامية بالمجلس
التشريعي في تصريح صحفي أصدرته
مؤخرًا الاحتلال بتعمد استهداف نواب
المجلس التشريعي بشكل مستمر
ومتواصل، واعتبرت أن حملة الاعتقال
المسجورة تهدف لتغيير رموز الشعب
الفلسطيني وقيادته الوطنية، وتقليل
تأثيرهم ودورهم الفاعل في الشارع
الفلسطيني، معتبرة أن خلفية
الاعتقال تأتي في الإطار السياسي
البحث.
يذكر أن اختطاف النائب "عبد الجواد"
يرفع عدد النواب المختطفين لدى
الاحتلال إلى 12 نائباً، كان آخرهم

النائب "حسن يوسف" الذي اعتقل
بعد إطلاق سراحه بثلاثة شهور فقط،
والنائب عبد الجواد البالغ من العمر
50 عامًا، لم يمض على عودته إلى
أرض الوطن سوى أسبوعين حيث عاد
من رحلة دراسية استمرت أربع سنوات
نال خلالها درجة الدكتوراه من إحدى
الجامعات في ماليزيا، وهو أسير محرر
أمضى في سجون الاحتلال ما يزيد
عن 16 عامًا على فترات متفرقة.

رئاسة التشريعي تدعو لحماية أهالي الأسرى من بلطجة قادة الاحتلال

والعنصرية التي يتصف بها المجتمع اليهودي بجميع فئاته وتوجهاته الحزبية، مطالبة بسحب الاعتراف الدولي بالكنيست الصهيوني لقيام نوابه بتصرفات إرهابية وعنصرية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني الأحرار. وأشارت إلى أن المجتمع الصهيوني يتجه نحو التطرف والرادكالية وخاصة فيما يتعلق بالأسرى في السجون ومصادرة حقوقهم التي كفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، داعية المؤسسات الحقوقية الدولية للقيام بواجبها الإنساني في حماية أسرانا وذويهم من بطش الاحتلال وقادته المتطرفين.



طلبت رئاسة المجلس التشريعي المجتمع الدولي بحماية أهالي الأسرى من بلطجة قادة الاحتلال، واعتبرت في تصريح صحفي أصدرته مؤخراً، اعتداءً على الكنيست الصهيوني المتطرف "ارون حزان" وتهجماً على أهالي الأسرى خلال زيارة ذويهم تطور خطير وخرق لكل الأعراف الدولية الخاصة بحقوق الأسرى في السجون. وأكدت أن ملف الأسرى يأتي على سلم أولويات عمل المجلس التشريعي، مشددة على ضرورة العمل بكافة السبل لإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال، مشيرة إلى أن اعتداء عضو كنيست صهيوني على أمهات الأسرى في سجون الاحتلال وهم في طريقهم لزيارة ذويهم يدل على الإرهاب

أدان بشدة الاعتداء على أهالي الأسرى النائب "شهاب" يطالب الصليب الأحمر بحماية عائلات الأسرى خلال الزيارات



أدان النائب عن كتلة التغيير والإصلاح محمد شهاب هجوم عضو الكنيست الصهيوني المتطرف "ارون حزان" على ذوي الأسرى من قطاع غزة باعتراضه الحافلة التي كانت تقل ذوي الأسرى وهي في طريقها إلى سجن نفحة، واصفاً ذلك بالعمل الإجرامي والجبان. وأشار النائب "شهاب" أن الاحتلال يمارس انتهاكات بحق الأسرى وذويهم بشكل إجرامي، مطالباً بموقف جاد وحازم من الصليب الأحمر والمؤسسات الإنسانية والحقوقية لحماية الأسرى وذويهم، ومنع الاحتلال من انتهاك حقوق الأسرى وذويهم. وقال "شهاب" في تصريح صحفي: "إن هذا العمل الصهيوني الجبان يعتبر هجوم وتعددي بكل وحشية بحق ذوي الأسرى وتعرضهم للإهانة يعبر عن الوجه الحقيقي للعدو الصهيوني بمختلف مكوناته". وأضاف رغم عنصرية الاحتلال وإجرامه بحق أسرانا الأبطال، إلا أنهم سيقومون رمزا لكل أبناء شعبنا الفلسطيني وإن موعدهم الحرية قريباً بإذن الله، مؤكداً أن ما شاهده العالم من الإجرام وتعددي شخصية نائب صهيوني بنفسه للاعتداء على

النائب "الغول" يثمن موقف جنوب أفريقيا بخفض تمثيلها الدبلوماسي لدى الاحتلال

الفلسطيني. وشكر النائب "الغول" دولة جنوب أفريقيا على ما يقدمونه للشعب الفلسطيني وعلى هذا الموقف، داعياً الدول العربية والإسلامية ودول العالم لمواجهة هذا القرار الظالم والاحتلال الصهيوني حتى كنهه عن فلسطين. وطلب الدول العربية وغيرها بعدم التطبيع مع الاحتلال الصهيوني ورفض هذا التطبيع جملة وتفصيلاً وأن تحذو حذو دولة جنوب أفريقيا وذلك بطرد السفراء والقنصليات ومكاتب الاتصال من دولها



ثمن رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول دور الحزب الوطني الحاكم "ANC" بدولة جنوب أفريقيا التي قررت خفض التمثيل الدبلوماسي مع الاحتلال الصهيوني وتحويله لمكتب اتصال، مشيراً إلى أنه سبق وأن صدرت عن دولة جنوب أفريقيا قرارات مماثلة برفض التمييز العنصري للاحتلال وعملت على دعم الشعب الفلسطيني داعياً لمزيد من الإجراءات لعزل الاحتلال ودحره عن كل فلسطين. وقال النائب محمد فرج الغول

في تصريح صحفي أصدره مؤخراً: "نثمن الموقف الجريء لحكومة جنوب أفريقيا التي قررت خفض التمثيل الدبلوماسي لدى الاحتلال الصهيوني وتحويله لمكتب اتصال باعتبار الاحتلال الصهيوني يرتكب جرائم حرب ضد أبناء الشعب الفلسطيني ويمارس التمييز العنصري في العصر الحديث الذي يلفظ كل هذه الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني". وأضاف: "كان ذلك رداً على قرار ترامب اعتبار القدس عاصمة للاحتلال الصهيوني، مما يدل على حكومة جنوب أفريقيا لا تقبل وجود للاحتلال الصهيوني في فلسطين كل فلسطين وتؤكد أن القدس عاصمة أبدية للشعب

القدس هي عاصمة فلسطين. ودعا العرب وأحرار العالم للتنسيق فيما بينهم لرفع دعاوى ضد أمريكا والاحتلال بصفتهم شركاء بارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني والعمل لمواجهة قرار ترامب دولياً وقانونياً وسياسياً وأعلامياً لإجبارهم على التراجع عن هذا القرار الظالم والسعي لمحاكمتهم أمام المحاكم الجنائية الدولية على الجرائم التي يرتكبونها بحق أبناء الشعب الفلسطيني حتى لا يفلت مجرم من العقاب.

"بحر" يهاتف عائلة الأسيرة الطفلة عهد التميمي ويشيد بصمودها



التي تمعن في تعذيب الأطفال الفلسطينيين وتزج بهم في السجون.

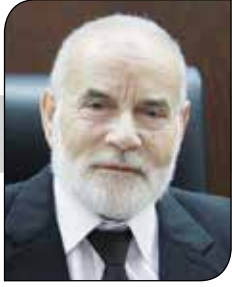
مراعاة لوضعها أو حادثة سنها، مشيراً لبطلان محاكم الاحتلال، واصفاً إياها بالمحاكم السورية والمسيسة

ضد الأطفال الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية والقدس المحتلتين، مشدداً على ضرورة حماية الأطفال الفلسطينيين الذين نص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على حمايتهم وقت النزاعات والمناوشات.

بدوره شكر "التميمي" مبادرة "بحر" بالاتصال والتواصل مع العائلة منوهاً أن ابنة أخيه تدفع ثمن عنجوبة الاحتلال وعنصريته المقيتة، داعياً المؤسسات الدولية المهتمة بحقوق الأطفال للوقوف مع الحق الفلسطيني ومناصرة الطفلة "عهد" ومتابعة قضيتها حتى يتم الافراج عنها من سجون الاحتلال، مضيفاً أن مصلحة السجون وقوات الاحتلال تمارس ضغوط غير إنسانية على الطفلة "عهد" التي تزرع في سجون الاحتلال دون

هاتف الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عائلة الطفلة الأسيرة عهد التميمي، مشيداً خلال اتصال هاتفي مع عم الطفلة ناجي التميمي بتضحيات العائلة وصمودها في وجه الاحتلال، مثمناً دور النضال والكفاح الشعبي في وجه الاحتلال في مدن الضفة الغربية، ومشدداً على ضرورة استمرار الانتفاضة بكل أشكالها في جميع مناطق ومدن الضفة والقطاع.

وأضاف أن الاحتلال لا يقيم وزناً للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حقوق الأطفال ووجوب حمايتهم من بطش الاحتلال، داعياً لوضع حد لممارسات جيش الاحتلال



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

بالمقاومة والصمود

نواجه قرارات ترمب وقوانين اليهود

تتسارع خطى وفصول المؤامرة الصهيونية/ الأمريكية ضد القدس وأهلها الصامدين، ففي كل يوم خطوة إرهابية جديدة وفصل أسود جديد يستهدف المدينة المقدسة، ويحاول سلبها روحها وهويتها وطابعها الفلسطيني والعربي والإسلامي، وتحويلها إلى مدينة يهودية صهيونية خالصة، دون أي اعتبار لحقائق الدين والسياسة والتاريخ والجغرافيا التي كرس الحق الفلسطيني الخالد في المدينة المقدسة، وشيدت الصرح الحضاري الفلسطيني والعربي والإسلامي في كل مساجدها وكنائسها ومرافقها ومؤسساتها وشوارعها العتيقة. ولعل آخر فصول وتجليات المؤامرة على القدس ما أقدم عليه ما يسمى الكنيست الصهيوني من إقرار قانون القدس الموحدة الذي يمنع التنازل عن أي أجزاء من القدس، في محاولة من طرف واحد لإغلاق ملف القدس من دائرة البحث والنقاش التفاوضي مع السلطة الفلسطينية مستقبلاً، وحسم المدينة المقدسة تحت السيطرة الصهيونية بالكامل.

لقد أصدر الصهاينة خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة الكثير من القوانين والتشريعات الصهيونية العنصرية التي تحارب الحق والوجود الفلسطيني وتخالف كل القوانين والقرارات والمواثيق الدولية دون أن تواجه بأي موقف أو ردة فعل حقيقية من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية.

لا شك أننا كفلسطينيين نحتمي بحقنا الخالد في أرضنا ووطننا ونتسلح بإيماننا العميق بالله وبعدها قضيتنا وثقتنا بوعده الله ونصره تعالى، إلا أن ذلك يجب ألا يحول دون اجترار العمل الجاد والتشهير عن ساعد الجد والاجتهاد لإحباط المخطط الصهيوني/ الأمريكي، وحماية قدسنا وأقماننا وشعبنا وقضيتنا من حجم التغول الهائل أمريكا وصهيونياً بدعم مفوض من بعض الأطراف العربية والدولية.

لذا، فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نحذر من خطوات وإجراءات وقرارات أمريكية وصهيونية قادمة ضد القدس والمسجد الأقصى وبقية المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومالم نبادر كفلسطينيين وعرب ومسلمين إلى التصدي الحازم والمواجهة الجادة والحقيقية لهذا التآمر والاستهداف، فإن الأمور ستؤول إلى ما لا يحمد عقباه.

ولا ريب أن الخطوة الأولى على طريق التصدي لقوانين الصهاينة العنصرية وقرار ترمب الجائر، تكمن في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتمتين الصف الفلسطيني الداخلي، فلا يعقل أمام هذا التآمر والاستهداف الأمريكي والصهيوني للقدس والمقدسات أن يستمر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في تعطيل اتفاقات المصالحة الفلسطينية بعد كل المرونة والتسهيلات والتنازلات التي قدمتها حركة حماس لإنجاز واتمام المصالحة، وخصوصاً أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والإنسانية داخل قطاع غزة قد شارفت حد الكارثة، وما لم يلغى عباس فرض العقوبات الجماعية الإجرامية، وتحتمل حكومة الحمد لله مسؤولياتها تجاه أهالي القطاع، فإن اتفاق المصالحة يصبح بلا قيمة، وإن أي حديث عن المصالحة والوحدة الوطنية حينها يصبح ضرباً من الشعارات الكاذبة والنفاق العبثي الممجوج.

في المقابل، فإن استمرار تمسك السلطة الفلسطينية باتفاق أوسلو، واستمرار العمل به وعدم إيقاف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وعدم سحب الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني عقب قرار ترمب والقوانين الصهيونية العنصرية الأخيرة التي تفرغ الحقوق الوطنية/ الفلسطينية من مضمونها الحقيقية، بشكل عنصر دعم وتعزيز للمخطط الأمريكي الصهيوني، ويعطي ترمب وتنتباهوا المزيد من الفرص لاتخاذ إجراءات وقرارات جديدة بحق القدس وبقية الحقوق الوطنية الفلسطينية.

من هنا فإننا ندعو ونناشد الإخوة الأشقاء في مصر للضغط على عباس وحركة فتح لتطبيق اتفاق المصالحة ووقف الكارثة الإنسانية التي تستشري في قطاع غزة وتنتشر فيه انتشار النار في الهشيم، لأن تخفيف معاناة أهالي القطاع من شأنها أن تعمل على تنمية واستنهاض روح الوطنية واشغال مكامن الثورة في نفوسهم لمواجهة الاحتلال والتصدي لمخططاته الإجرامية واستهدافاته العنصرية لقدسنا وأرضنا وحقوقنا الوطنية.

لقد استبد الوهم والغرور كثيراً بإدارة ترمب وحكومة الاحتلال ومن لف لفهم وتحالف معهم، ولن يطول الأمر كثيراً حتى يصبحون سكرتهم ويفيقوا من غفلتهم أمام مطارق الواقع الملهب الذي سيرحق قلوبهم ويمزق أكبادهم بإذن الله، لأن القدس وفلسطين ليست مجرد كومة الأحجار والمباني التي تتغنى ونزهو بشرفها وأصالتها، بقدر ما هي آية في كتاب الله، وعقيدة عند كل المسلمين، وسوف يسخر الله تعالى لها من عباده المؤمنين الأشداء من يخلصها ويذود عن بيضتها وحماها الطاهرة ويظهرها من رجس وندس الصهاينة المجرمين.

ينبغي أن نعول بعد ثقتنا وتوكلنا على الله أولاً، على قوانا وإمكاناتنا وقدراتنا الفلسطينية الذاتية، فنحن قادرين على قلب الطاولة على رؤوس الجميع ولدينا من الطاقات الكامنة والمتفاعلة ما يكفي لمواجهة الاحتلال والإحتقان فيه واستنزاف كيانه والتصدي لمخططاته، إلا أن ذلك يواجه الحجب والصد والممنع من قبل السلطة الفلسطينية على أرض الضفة الغربية التي لا زالت تواصل التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتحول دون تفجير أشكال المقاومة الشعبية ضد الصهاينة ومستوطنينهم في مختلف مناطق التماس بالضفة الغربية المحتلة.

وختاماً... فإننا نعيش اليوم لحظات فارقة ومفصلاً زمنياً عميقاً في تاريخ شعبنا وأمتنا، وكلنا ثقة وأمل أن ليل الاحتلال وظلم الصهاينة إلى زوال عن قريب بإذن الله، وأن شمس الحرية والخلاص ستشرق على شعبنا وقدسنا ومقدساتنا وكل ربوع وطننا بعز ذليل أو بذل ذليل، وسوف نبقي صامدين مقاومين على العهد والوعد حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

لدى مشاركة رئاسة ونواب التشريعي بوقفه تضامنية مع المؤسسات الصحية د. "بحر": على حكومة "الحمد لله" الرحيل الفوري ولا حاجة لشعبنا بها



الرحيل الفوري

وشدد أن سلطة رام الله تحرم الناس من الدواء والعلاج وتقطع الأرزاق، وتسرق أموال غزة دون أن تقدم أي خدمة للمواطنين في القطاع، داعياً لرحيل الحكومة فوراً لأنها لم تقم بواجباتها الوطنية والإدارية والمعنوية ولم تطالع بمسؤولياتها المهنية والأخلاقية تجاه المرضى والموظفين والأطباء، مؤكداً أنها لا تصلح لتولي مسؤولية شعبنا البطل، داعياً الفصائل للبحث عن بدائل للحكومة والشروع في إيجاد حكومة بديلة تنال ثقة التشريعي وتقوم على خدمة المواطنين دون تمييز.

مشكلات كبيرة

من ناحيته رحب وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش بوقف التشريعي وقدم شرداً وافيةً عن مشكلات وزارته التي تعترض عمل المؤسسات الصحية والمستشفيات، مشدداً أن وزارته في قطاع غزة تعاني من قلة الإمكانيات وندرة الأدوية وانعدام الموازنات التشغيلية، بالإضافة لنفاذ عدد كبير من الأدوية المهمة اللازمة لعلاج المرضى أصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة، داعياً المؤسسات الصحية الدولية للقيام بمهامها الإنسانية وتدارك الواقع الأليم الذي تعيشه مستشفيات القطاع، منوهاً لضرورة مد يد العون والمساعدة للقطاع الصحي فوراً ودون ابطاء.

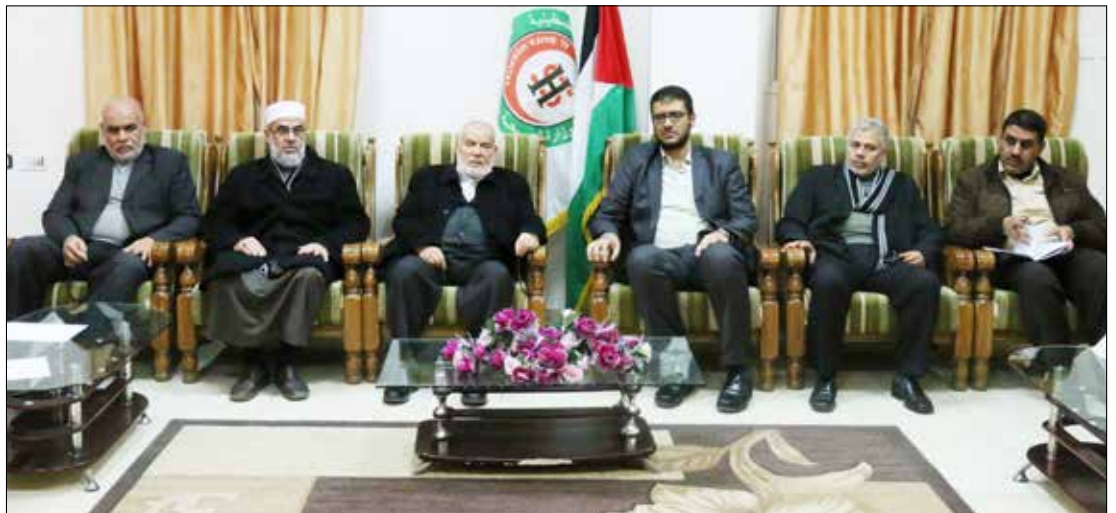
ودعا "أبو الريش" جمهورية مصر العربية لفتح معبر رفح أمام المرضى والحالات الإنسانية حتى يتمكنوا من السفر لتلقي العلاج اللازم قبل فوات الأوان، منوهاً إلى أن أعداد المصابين بالأمراض الخطيرة في تزايد مطرد الأمر الذي لا تقوى وزارة الصحة على مواجهته في ظل معاناتها الحالية، مشدداً على وقوف المؤسسات الصحية الدولية مع القطاع الصحي في غزة قبل انهياره.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي على ضرورة رحيل حكومة "الحمد لله"، مشدداً أنها لا تتمتع بأي صفة شرعية أو قانونية، وهي تمارس التمييز العنصري بحق أبناء شعبنا، منوهاً أن الحكومة التي تحاصر شعبنا وتجويع موظفيها وتمنع الدواء عن المرضى، وتدفع المؤسسات الصحية نحو الانهيار بامتناعها عن الالتزامات المالية لشركات النظافة وشركات الطعام، عليها الرحيل الفوري والغروب عن المشهد السياسي حالاً. جاءت تصريحات "بحر" لدى مشاركتها ونواب المجلس التشريعي بالوقف التضامني مع المؤسسات الصحية، واحتجاجاً على ماطلة حكومة "الحمد لله" في تقديم الخدمات المطلوبة منها للمؤسسات الصحية والقطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة، وذلك مطلع الأسبوع بمستشفى الشفاء في مدينة غزة بحضور الكوادر الطبية العاملة بالمستشفى ومسؤولين من وزارة الصحة.

جريمة كبرى

وأضاف أن رام الله تمارس الجرائم الكبرى بحق المؤسسات الصحية منذ أحد عشر عاماً، وتصادر حقوق المرضى والأطباء على حد سواء، محملاً حكومة "الحمد لله" المسؤولية الكاملة عن انهيار القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة بسبب ممارساتها وسياساته المقيتة والعنصرية تجاه القطاع.

وأضاف إن ممارسات الحكومة تجاه القطاع الصحي الحكومي تمثل جريمة قتل يحاكم عليها القانون الدولي والإنساني والمحاكم الفلسطينية في قطاع غزة ورام الله، داعياً وزير الصحة بعدم الانصياع للأصوات النشاز التي تعرض على غزة، والانطلاق نحو خدمة مرضى القطاع دون تردد.



بمشاركة برلمانية عربية.. التشريعي ينظم وقفة

بري: قضية فلسطين حية وست
والإسلامية وتوحيدها نحو تح



بحر: من يفرط في القدس سيفرط
بالمدينة المنورة ومكة المكرمة



نظم المجلس التشريعي الفلسطيني أمس بمقره وقفة تضامنية مع مدينة القدس ورفضاً لقرار الرئيس الأمريكي "ترامب" بمشاركة نواب من مختلف الكتل البرلمانية والمستقلين بالإضافة لمشاركة برلمانية عربية، منها كلمة لرئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، وكلمة أخرى للأمين العام لرابطة برلمانيون لأجل القدس النائب الجزائري البشير جبار الله، وقد أكد المتحدثون على مكانة مدينة القدس وأهميتها في

بعلاقة مع المحتل قائلًا: "أذهبوا حيث شئتم لكن محظور عليكم ممارسة أي ضغوط على شعبنا وانتفاضتنا فشحوبكم كفيلة بحماستكم لان فلسطين والامة مزروعة في قلوب شعوبنا وأبنائنا العربية والإسلامية".

اعتماد برنامج المقاومة



بدوره طالب النائب الدكتور محمود الزهار رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية السلطة الفلسطينية بالغاء اتفاق أوسلو الغاء تام ووقف التنسيق الأمني على إثر قرار "ترامب" باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة

لها، مبيدًا أن الاحتلال ابتلع خلال سنوات المفاوضات مع السلطة كل شيء ولم تبق إلا القدس وجاءت القرارات الأخيرة لتقضي عليها.

ودعا شعبنا الفلسطيني وقواه إلى اعتماد برنامج المقاومة في الأرض المحتلة عام 1948م، داعيًا دول المنطقة العربية التي يسارع بعضها لإقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي وكسب الموقف الأمريكي، أن يحصنوا أنفسهم وشعوبهم من هذا الوباء ووقف العلاقات مع الاحتلال المجرم.

وتابع: "نؤمن أن هذه المعركة ستحسم كاملة في معركة وعد الأخرى التي بشرنا الله بها، معركة استئصال الاحتلال كاملاً من الأرض لتعود الأرض أرض السلام لجميع من ينشد السلام، معركة وعد الأخرى حقيقة قرآنية نؤمن بها، ونعمل لها".

واستعرض النائب "الزهار" تاريخ طرد الدول الأوروبية لليهود من بلدانها لأنهم أفسدوا كل شيء فيها، مشيرًا إلى تاريخ أوروبا سجل فساد اليهود بأعنف مما يتصوره الإنسان، مشيرًا لاستئصالهم من بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والمجر، وبلجيكا وغيرها من البلدان الأوروبية.

مخالفة الأعراف الدولية

من ناحيته استنكر الأمين العام لرابطة برلمانيون لأجل القدس النائب الجزائري جبار الله البشير في كلمته، القرار الظالم الجائر الذي أصدره "ترامب" بحق المدينة المقدسة، وقال: "إن هذا القرار مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، وجاء بوقت يتوجه فيه العالم إلى تفعيل الحريات والديمقراطية والسلام

وطالب "بري" بإغلاق السفارات العربية في واشنطن ومقاطعة أمريكا، بالإضافة لإطلاق حملة هادفة لجمع الأموال لبناء مقر للبرلمان الفلسطيني في القدس، داعيًا لمواصلة الضغوط لوقف الاستيطان الإسرائيلي واحترام قرار مجلس الأمن رقم 2334 وتفكيك المستوطنات والغاء كافة القرارات الاستيطانية الصادرة عن الحكومات الاسرائيلية خصوصاً القرارات الأخيرة التي صدرت بعد توقيع الرئيس الأمريكي لقراره.

امتداد لبلفور

أما النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة فقد أكد في كلمته على رفض هذا القرار واعتباره عدواناً على شعبنا وحقوقه وثوابته واعتباره امتداداً لوعد بلفور قبل مئة عام، منوهاً أن القرار جاء ليؤكد للشعوب العربية أن القدس وفلسطين أعادت توحيد الجميع، مؤكداً أن العدو هو الاحتلال وأن أمريكا هي عدوة الشعوب.

وأكد على أن القدس كانت وما زالت ملهمة للثورات والانتفاضات في فلسطين بدءاً من ثورة البراق إلى انتفاضة الحجارة والقدس والبوابات إلى انتفاضة العاصمة، محذراً من خسران وسقوط بعض العواصم العربية بفعل هذا القرار.

وثنى "خريشة" التوجهات الفلسطينية القاضية باعتبار أمريكا ليست وسيطاً نزيهاً لرعاية عملية السلام، داعياً للتخلص من اتفاقيات السلام الموقعة مع الاحتلال، والمضي نحو إنهاء الانقسام واستعادة وحدة شعبنا وأدواته بعيداً عن كل الأجدات الغربية والتعاطي بشكل جدي ونوايا طيبة بهدف الاتفاق على برنامج وطني موحد يعيد الاعتبار للثوابت الوطنية.

كما دعا "خريشة" لسحب الاعتراف بدولة الاحتلال ووقف التنسيق الأمني حتى يستعيد المنتفضين ثقتهم بأنفسهم وقيادتهم ويجب الالتزام بقرار المجلس المركزي، والتوقف عن التسويق للمبادرة العربية التي ولدت ميتة بالأساس، داعياً لتفعيل المؤسسات الفلسطينية وعلى رأسها المجلس التشريعي وبقية المؤسسات.

ولفت لضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية لتجديد الشرعية الفلسطينية وللخروج من مأزق الانقسام، وشكر الشعوب العربية على موقفها الرافض لقرار أمريكا.

وأبرق "خريشة" برسالة لكل المطبوعين والحالمين

والمضي قدماً في طريق المصالحة الحقيقية لبناء استراتيجية وطنية على طريق النصر والتحرير. وطالب السلطة في رام الله وحركة فتح بسحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال فوراً ورفع الإجراءات الإجرامية عن قطاع غزة، كما طالبهما بفتح أبواب المجلس التشريعي في رام الله لكافة الكتل والقوائم البرلمانية، وخاصة لرئيس المجلس التشريعي المنتخب د. عزيز دويك للممارسة مهامهم البرلمانية.

ودعا البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لإطلاق

لا تغريم

بدوره قال أحمد بحر في كلمته: "لقد اعتقدت ترامب والكيان الصهيوني أن مخططاتهم السوداء قادرة على تغيير حقائق الدين والتاريخ والجغرافيا والسياسة، وأن استهدافهم للقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية بات سهلاً ميسوراً إلا أن إرادة شعبنا وأمتنا تثبت لهم يوماً بعد يوم أن للقدس رجالاً ونساءً يحمونها ويفدونها بأرواحهم ودمائهم حتى ينكسر قرار ترامب وتعود القدس عريضة حرّة كريمة أبية". وأشار على أن المجلس التشريعي الفلسطيني يقف

شامية: نطالب "أبو مازن" بوقف المفاوضات العنيفة وتوحيد المؤسسات الفلسطينية وتفعيل المجلس التشريعي

أوسع حملة في المحافل الإقليمية والدولية لعزل الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني سياسياً وقانونياً، مؤكداً أن المؤامرة الأمريكية والصهيونية ستسقط، ودعا شعبنا وكل فصائله ومؤسساته للاستمرار في انتفاضة القدس.

الوحدة سلاحنا الأقوى

من طرفه دعا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في كلمته الأمة العربية والإسلامية لوقف رجل واحد من أجل فلسطين، منوهاً على أن الوحدة هي السلاح الأقوى في وجه الاحتلال، وداعياً لإنجاز التفاهات الفلسطينية دون شروط مسبقة من أحد.

ودعا "بري" لاتخاذ الخطوات لترجمة القرارات والتوصيات التي تضمنها البيان الختامي للدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في الرابع عشر من كانون الأول، والتأكيد على أن القدس عاصمة لدولة فلسطين وعلى حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة والنضال لتحقيق أمانيه التي أكدت عليها القرارات الدولية والعمل لاستصدار قرارات برلمانية رافضة للقرار الأمريكي من كافة الاتحادات البرلمانية.

بكافة الكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين صفاً واحداً في مواجهة قرار ترامب، مضيفاً: "نقول بصوت واحد القدس رمز وحدة شعبنا وأمتنا، القدس هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، من فرض في القدس فرض في مكة والمدينة".

وأكد أن المؤامرة على القدس والأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية لا زالت مستمرة ففي كل يوم يصدر عن الكيان الصهيوني قوانين وقرارات وإجراءات جديدة لاستكمال حلقات البيعة والتآمر على قضيتنا.

وحدد بقرار الكنيست الصهيوني الذي صادق أول أمس على قانون القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، مستنكراً أقدم سلطات الاحتلال على اختطاف النائب ناصر عبد الجواد وتمديد الاعتقال الإداري للنائب خالد جزار لمدة سنة أخرى، ومحملاً الكيان المسؤولية الكاملة عن حياة نواب الشعب الفلسطيني والذي بلغ عددهم أحد عشرة نائباً في سجون الاحتلال.

وأكد "بحر" أن الخطوة الأولى على طريق المواجهة الجادة والتصدي القوي لقرار ترامب تكمن في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتمتين الصف الداخلي

برلمانية تضامناً مع القدس ورفضاً لقرار "ترامب"

خريشة: القرار امتداد لوعده بلفور وكلاهما مرفوض، والقدس ملهمة للثورات العربية ولا حق لليهود فيها



تحية الأمة العربية
برير القدس



ان يرفرف علمه، أن الأوان أن تنتهي هذه المهزلة". ومضى يقول "إذا اعتقد الفلسطينيون أن أوراق الحل في يد أمريكا كوسيط فقد أظهرت الحقائق أن هذا وهم، وأن لهؤلاء أن يعودوا لصوابهم، ونحترق من اتفاقيات أوسلو وما ترتبه من التزامات على شعبنا وما تعطيه من ذرائع للتطبيع مع العدو".

وشدد النائب المجدلاوي على ضرورة تفعيل مؤسساتنا التي يمكن أن تشكل مرجعية لهذا الشعب وقائدة لكفاحه الوطني، وقال "شعبنا يقود كل سنوات النضال، ويقدم شلالات الدماء في موجات انتفاضة تتكرر في كل مرحلة بكل وسائل كفاحها، هذا الشعب من حقه علينا أن نجد السند بإنهاء العلاقات مع العدو". وأكد على وجود قرارات كثيرة في الجامعة العربية، تشكل طوق نجاه للفلسطينيين، يجب تفعيلها، كما طالب البرلمانيين العرب التوجه لحكوماتهم للوقوف مع شعبنا، وختم كلمته قائلا "يكفي شعبنا فخرا وعزة أنه حافظ على القدس وفلسطين في وجه الغطرسة الأمريكية والصهيونية".



للإمبريالية العالمية ليشكل الحارس الذي يحرس دول تلك العالم ولاستنزاف شعوبنا وطاقاتنا". وأشار إلى ضرورة أن يكون الاشتباك مع الصهيونية والقوى الامبريالية اشتباك مفتوح ولن يتوقف هذا الاشتباك بالانتصار

قضيتنا وحقوقنا، وتابع "لا يجوز أن يبق العلم الإسرائيلي يرفرف في سماء أي عاصمة عربية، وإن اجتهد البعض بأنه يمكن عقد اتفاق سلام ويمكن لأمركا أن تكون وسيط فجاءت حقائق الحياة تؤكد أن كل هذه محاولات يائسة ولن يخرج منها شيء". وتابع "إذا ظن بعض العرب كما أخطأ بعض الفلسطينيين وأبرموا اتفاق سلام وسمحو للاحتلال



ولفت النائب شامية إلى أن بابا الفاتيكان أنكر على "ترامب" هذا القرار وكل المسيحيون في العالم أنكروا هذا القرار العبيثي، وشكر الأردن على مواقفها الداعمة للقدس واستمرار رعايتها الهاشمية للمدينة المقدسة".

وتابع: "منذ احتلال القدس بفعل بريطانيا جاء ترامب ليقول إن فلسطين ليست للعرب وهي بقدسها لليهود بكاملها، وما كان لترامب أن يفعل فعلته الاجرامية لولا أننا غبنا عن القدس".

واستنكر النائب شامية استمرار المفاوضات العبيثة، وقال "أصبحت الضفة الغربية يسكنها أكثر من 700 الف مستوطن، فلسطين أصبحت اليوم للمستوطنين"

سياسة متغلسة وحما.

وخلال كلمة النائب جميل المجدلاوي عن قائمة أبو علي مصطفى وصف قرار "ترامب" بالسياسة المتغلسة الحمقاء الذي يمثلها الرئيس الأمريكي الاحمق.

ولفت إلى أن ما أقدم عليه رئيس أمريكا يعتبر استحقاق بلاده تجاه الاحتلال، مؤكدا أن الاحتلال جاء مشروعا استعماريًا، وتابع "لهذا ينبغي أن نعيد الأمور لحقيقتها باعتبار أن إسرائيل كيان استعماري امتداد



والاستقرار في العالم، فجاء القرار ليحطم كل هذه القيم والمعاني".

وعبر النائب الجزائري جار الله عن شكره لكل البرلمانات التي وقفت ضد هذا القرار، مؤكداً على ضرورة مواصلة هذه الجهود حتى احقاق الحق وعودة الأرض لأهلها وأصحابها

الأصليين، وتابع: "نحن دعونا كل البرلمانات لتفعيل أنشطة مستمرة حتى يفهم الكيان أن فلسطين ليست وحدها وكل العرب يقفون معها ويساندون حقها في التحرير".

مفاوضات عبثية

من جهته طالب النائب يحيى شامية متحدثا عن كتلة فتح البرلمانية السلطة ومحمود عباس بوقف المفاوضات العبيثة وتوحيد المؤسسات الفلسطينية وتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، لتكون قادرين على الدفاع عن حقوقنا موحدين ونحن أكثر قوة.

وقال: "القدس تجمعنا ونعلم علم اليقين أن المفرطين في القدس غلبوا كثيرا من الملتزمين، القدس تجمعنا لأنها رسالة السماء يوم أن أسري برسولنا محمد عليه الصلاة والسلام إلى هذه البقعة المباركة، يوم أن كرم ربنا نبينا بإمامته بالأنبياء جميعا في القدس".

النائب الجزائري جار الله البشير: القرار مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، وينافي التوجهات العالمية نحو تفعيل الحريات والديمقراطية

خلال يوم دراسي علمي نظمتها الجامعة الإسلامية برعاية المجلس التشريعي

بحر: قرار ترامب محاولة فاشلة لتصفية القضية الفلسطينية بتأمر من بعض الدول العربية

لانتفاضة شعبنا في مواجهة الاحتلال، وتوحيد كل الجهود والطاقات الوطنية والفصائلية من أجل تعزيز عوامل قوتها واستمراريتها وتطوير أشكالها وأدواتها الكفاحية، ووقف كل ما من شأنه التشويش عليها أو محاولة طمس توجهها وإطفاء نيرانها.

رابعاً: بلورة موقف عربي وإسلامي موحد في مواجهة قرار ترامب وكافة القرارات والسياسات الأمريكية المعادية لشعبنا، بحيث يركز على وقف كل أشكال العلاقة والتواصل مع الإدارة الأمريكية وسحب للسفراء العرب والمسلمين من واشنطن، وطرد السفراء الأمريكيين من الدول العربية والإسلامية حتى عودة ترامب وإدارته الفاشية عن القرار الجائر بحق القدس واعترافهم بحقوق شعبنا وتطلعاته المشروعة في الحرية والاستقلال أسوة بباقي شعوب العالم.

خامساً: تكثيف كل أشكال وأدوات الضغط السياسي عربياً وإسلامياً على الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني في المؤسسات الأممية والمنظمات الدولية وفي مختلف المحافل الإقليمية والدولية وإغلاق السفارات الأمريكية في العواصم العربية والإسلامية وطرد سفراءها بما يقود إلى محاصرة وعزل السياسة الأمريكية والصهيونية حيال شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، وإجبار ترامب على التراجع وتصحيح خطيئته السياسية والتاريخية والإنسانية والأخلاقية والحضارية بحق شعبنا وأمتنا.

سادساً: قيام الدول العربية بتفعيل صندوق القدس بهدف دعم المدينة المقدسة مادياً وتعزيز صمود أهلها في وجه حملات التهويد والاقتلاع وطمس المعالم والهوية.



أكد أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان القدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية إليها، ليس وليد اللحظة السياسية، وإنما يعبر عن حلقة ضمن مخطط سياسي قديم لتصفية قضيتنا الوطنية وإخضاع أمتنا العربية والإسلامية وتغيير المشهد السياسي والجغرافي العام في المنطقة بما يتناسب مع الأهداف والمخططات الصهيونية والأمريكية المعروفة.

جاءت أقوال "بحر" خلال اليوم الدراسي العلمي الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بالتعاون الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين - فرع فلسطين وتحت رعاية المجلس التشريعي وذلك بقاعة المؤتمرات بالجامعة الإسلامية وبحضور رئيس الجامعة وعميد كلية الشريعة والقانون ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين فرع فلسطين النائب مروان أبو راس ولغيف من العلماء والباحثين والحقوقيين.

أبعاد استراتيجية

وأكد أن قرار ترامب يحمل أبعاداً استراتيجية خطيرة وتأثيرات بعيدة المدى على مجرى الصراع الممتد بيننا وبين الاحتلال الصهيوني، فهم يحاولون حسم الصراع بشكل كامل عبر إسقاط القدس من دائرة التفاوض واعتبارها صهيونية بحتة، مع ما يعنيه ذلك من شرعية لكل إجراءات التهويد وطمس الهوية العربية الإسلامية للقدس ومعالمهم الحضارية، وتمهيداً للمسار المباشر بالمقدسات الإسلامية والمسيحية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك.

واستعرض "بحر" آليات وخطوات مواجهة القرار الأمريكي في ظل التحديات الخطيرة التي يفرضها قرار ترامب وتداعياته العميقة على شعبنا وقضيتنا وحقوقنا المشروعة، والتي أوضحها في الخطوات التالية:

أولاً: قيام السلطة الفلسطينية وحركة فتح بإجراء مراجعة شاملة للواقع والمسار السياسي والوطني بما يقود إلى إلغاء اتفاق أوسلو وسحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال، والدفع باتجاه إرساء استراتيجية وطنية موحدة على أرضية الحقوق والثوابت الوطنية، وبما يضمن حق شعبنا في مقاومة الاحتلال بكل

الوسائل حتى إنجاز التحرير الكامل بإذن الله. ثانياً: تطبيق المصالحة الوطنية وتكريس مبادئ ومفاهيم الشراكة السياسية قولاً وعملاً، والعمل على حل وتفكيك الأزمات الحياتية في المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، والشروع في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية ووطنية جديدة، بما يؤهلها لضم واحتواء كافة قوى وأطياف شعبنا، بحيث تكون الخطوة الأولى في هذا المسار عقد الإطار القيادي المؤقت للمنظمة حسب اتفاقات المصالحة في أسرع وقت ممكن. ثالثاً: توفير كل أشكال الدعم والتأييد والمؤازرة والإسناد

التشريعي يزور بيت عزاء الشهيد مصلى



وحث الوفد أهل الشهيد على الصبر، مشيرين أن الشهداء شكلوا نموذجاً وطنياً في مواجهة الاحتلال وإجرامه بحق شعبنا، وتعرض الوفد لمناقب الشهيد "مصلى" موضحين أنه كان صاحب أخلاق حميدة.

من جانبهم شكر أهل الشهيد وفد التشريعي لزيارتهم ووقوفهم بجوار العائلة في مصابها الجل، يذكر أن الشهيد "مصلى" استشهد متأثراً بجراح أصيب بها في جمعة الغضب الرابعة أثناء المواجهات مع جنود الاحتلال شرقي مخيم البريج.

زار د. أحمد بحر رفاقه النائب عن كتلة التغيير والإصلاح د. سالم سلامة بيت عزاء الشهيد جمال محمد مصلى (21 عاماً)، من سكان المغازي وسط قطاع غزة بمشاركة عدد من قيادة حركة حماس والشخصيات الاعتبارية بالمنطقة، مقدمين واجب العزاء للعائلة ومقدين دور الشهيد وبطولاته في مقاومة الاحتلال.

وتحدث وفد النواب عن أهمية الدفاع عن القدس بكل ما يملك شعبنا من قوة، مؤكداً أن انتفاضة القدس لها تأثير كبير على الكيان الصهيوني،

عقب قرار الليكود ضم مستوطنات الضفة.. البرغوثي: السلطة أمام فرصة أخيرة لتبني استراتيجية بديلة



أكد النائب مصطفى البرغوثي أن قرار حزب الليكود بضم الضفة الغربية لإسرائيل هو قرار خطير جداً، يعني إنهاء وإلغاء اتفاقية أوسلو بالكامل، وأن إسرائيل - باتخاذها هذا القرار - قررت إلغاء الضفة الغربية. واستنكر "البرغوثي" في بيان رد الفعل

الانقسام. وأكد أن مثل هذه القرار يعني إلغاء فكرة قيام دولة مستقلة، وإثبات آخر أن طريق المفاوضات قد فشل، مشدداً على ضرورة وضع استراتيجية وطنية بديلة عنوانها "تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني"، عبر المقاومة

الشعبية وحركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل.

وطالب "البرغوثي" بضرورة الرد على هذا القرار بإحالة مجرمي الاستيطان على راسهم لتنتيهاهو لمحكمة الجنايات الدولية فوراً.

ولفت البرغوثي أن هذا القرار لم يكن ليؤخذ لولا شعور إسرائيل بأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعطاهما الضوء الأخضر بالتمادي عبر قراره الأخير، في ظل ضعف رد الفعل الفلسطيني والعربي تجاهه.

الضعيف من السلطة، مطالباً بضرورة رد فعل أقوى، مبيناً أن السلطة أمام فرصة أخيرة تتمثل في اجتماع المجلس المركزي لتبني استراتيجية وطنية فلسطينية بديلة تركز على تغيير ميزان القوى، وتركز على تحقيق الوحدة الوطنية.

وحذر البرغوثي من أن الشعب الفلسطيني سئم من حلول التسوية الوهمية ويسعى عبر مقاومته لرؤية تغيير واضح في السياسات، وذلك عبر حل واحد يتلخص بتبني استراتيجية وطنية بديلة وحل

دعا السلطة لتحمل مسؤولياتها

القرعاوي: قرار دولة الاحتلال بضم الضفة الغربية يؤسس لمرحلة خطيرة



من ذلك، مؤكداً أن هذا القرار استقى جرأته وقوته معنويًا ونفسيًا وماديًا من قرار ترامب الخطير. ومطالب الفصائل الفلسطينية بضرورة أن تكون لها كلمتها أيضًا، لأن هذا القرار يمثل مساس بوجود الفلسطيني على أرضه. وأردف: "إن الشعب الفلسطيني شعب مبادر وعنيد، ولا ينتظر إشارة من أحد، وقد آن الأوان للحراك الفعلي على الأرض، لأن الوضع لا يحتمل التأجيل، وعلى الشعوب العربية أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه القضية الفلسطينية والقدس، فلم يبق شيء للتفاوض عليه".

السلطانية. ودعا القرعاوي السلطة كونها هي صاحبة القرار على الأرض أن تتخذ موقفًا حاسمًا مشرفًا، بالإعلان عن انتهاء عملية السلام وانحياز السلطة لخيارات شعبنا وثوابته، والتوجه المباشر للمصالحة بلا شرط ولا قيد، ورفع العقوبات عن غزة، ورفع القبضة الأمنية المشددة على أبناء الضفة الغربية، ووقف كافة أشكال التنسيق الأمني، وإيقاف الاعتقالات السياسية، لإعطاء الكلمة للشعب الفلسطيني للدفاع عن أرضه ووطنه. وأضاف القرعاوي إلى أن هذا القرار يؤسس لمرحلة خطيرة من عدم الاستقرار، بل وربما لما هو أبعد

أكد النائب في المجلس التشريعي عن حركة قائمة التغيير والإصلاح بالضفة الغربية المحتلة فتحى القرعاوي، أن قرار دولة الاحتلال الإسرائيلي، ضم الضفة الغربية لحدود دولتها؛ هو قرار غير ملزم، وجاء في ظل غياب واضح للصوت العربي، لافتًا إلى أن القرار يعبر عن ضعف الأداء السياسي للسلطة وتراجع في عملية التسوية وانهايار لمنظومة عملية السلام برمتها. وأوضح القرعاوي أن رد السلطة على القرارات هو رد باهت ولا أثر له، مشيرًا إلى أن التصريحات الإعلامية للسلطة، هي ردات فعل لا تقدم شيئًا فعليًا للقضية

الشرافي يدعو لوقف التنسيق الأمني ودعم المقاومة لمواجهة القرار الأمريكي بحق مدينة القدس

الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وإيقاف ملاحقة المقاومة وإطلاق يدها للرد على الاعتداءات الصهيونية. ومطالب فصائل المقاومة وخاصة في الضفة والقدس بالرد على اعتداءات الاحتلال بحق مدينة القدس وإيقاف جرائم الاحتلال بحق شعبنا ومقدساته، مشيرًا لضرورة أن تتضافر جهود العلماء والشعوب والاعلام من أجل مواجهة القرار الأمريكي الجائر بحق مدينة القدس. وثمن قرار الأمم المتحدة الرفض لقرار الرئيس الأمريكي ترامب داعياً المؤسسات الدولية وأحرار العالم للوقوف عند مسؤولياتهم بمتابعة القرارات التي تعبر عن أصالة الحق الفلسطيني وصولاً لإجبار الرئيس الأمريكي للتراجع عن قراره، مشيداً بالموقف الشعبي العربي والإسلامي الرفض للقرار الأمريكي، مطالباً منظمة التحرير بضرورة سحب الاعتراف بدولة الاحتلال.



دعا النائب عن كتلة التغيير والإصلاح يوسف الشرافي لمواجهة قرار الرئيس الأمريكي ترامب الذي اعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال من خلال وقف التنسيق الأمني ودعم المقاومة مؤكداً على ضرورة تضافر الجهود من أجل مواجهة هذا القرار الظالم. وقال النائب الشرافي في تصريح صحفي: "إن القرار الأمريكي يعد انحيازاً واضحاً للاحتلال على حساب الحق الفلسطيني الأصيل بكل فلسطين وعاصمتها القدس الشريف".

وأدان ازدياد اعتداءات الاحتلال بحق مدينة القدس مشيرًا أن الاحتلال يستثمر هذا القرار الأمريكي الظالم على الأرض من خلال زيادة الجرائم الصهيونية بحق قبة المسلمين الأولى. ودعا "الشرافي" المسلمين في كل أنحاء العالم للخروج تعبيراً عن رفضهم لهذا القرار الظالم، مطالباً السلطة

حمل الحكومة مسؤولية تدهور الوضع الصحي النائب النجار: حكومة الحمد لله تمارس جريمة قتل معتمدة تجاه أهالي قطاع غزة



حمل النائب خميس النجار رئيس اللجنة الصحية في المجلس التشريعي حكومة "الحمد لله" مسؤولية تدهور الوضع الصحي في مشافي قطاع غزة، واصفاً ما يجري في المستشفيات بجريمة القتل الممنهجة نظراً للإهمال المعتمد لأهالي قطاع غزة. وشدد النائب النجار في تصريح صحفي أن الواقع الصحي يشهد تدهوراً وانهاياراً في جميع مناحي الحياة، موضحاً أن الأزمة تشمل الأدوية والنظافة والطعام للمرضى والمختبرات والأمور التشخيصية. وبين النائب النجار أن خطورة الوضع الصحي تنذر بنشر الأوبئة للمرضى في ظل عدم وجود دواء واضراب شركات النظافة في المشافي وعدم وجود مواد للمختبرات.

مشيراً إلى أن الحكومة ممثلاً لديها علم بمشكلة النظافة وما زالت تتجاهل الأمر وتستخف بمعاناة المرضى.

ودعا حكومة "الحمد لله" لتحمل مسؤولياتها تجاه الوضع الصحي في قطاع غزة، موضحاً بأن ما يدخل على صندوق المقاطعة من قطاع غزة يكفي لحل كافة مشاكل القطاع في مقدمتها أزمة الصحة،



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية أثناء اجتماع داخلي لها



رئاسة ونواب التشريعي لدى زيارتهم الوزير السابق أحمد الكرد بعد عودته من جولة خارجية